

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

نزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدمة من أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

- 1 - تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن المعاهدة تشكل أساساً هاماً للسعي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.
- 2 - وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التأكيد على أن كل مادة من المعاهدة ملزمة لجميع الدول الأطراف في جميع الأوقات وفي جميع الظروف.
- 3 - وتعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التأكيد على المواقف المبدئية لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يمثل أولوية عليا لديها، وبشأن المسألة المرتبط بها المتمثلة في عدم الانتشار النووي بجميع جوانبه. وتشدد المجموعة على قلقها العميق إزاء الخطر الذي يهدد البشرية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتؤكد المجموعة من جديد أيضاً أن الإزالة التامة للأسلحة النووية والضمان الملزم قانوناً بأنها لن تُنتج مطلقاً مرة أخرى هما الضمانة القاطعة الوحيدة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتشدد المجموعة كذلك على أهمية أن تقترن الجهود الرامية إلى الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية بجهود تُبذل بالتوازي معها من أجل نزع السلاح النووي.
- 4 - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى أنه سعياً إلى التنفيذ الكامل والفعال والعاجل للالتزام بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة والفقرتين 3 و 4 (ج) من قرار عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي"، وبناءً على الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تم الاتفاق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2000، ولا سيما التعهد القطعي للدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الهدف المتمثل بالإزالة التامة لأسلحتها النووية، فإن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة



النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 اتفق على خطة عمل بشأن نزع السلاح النووي تتضمن تدابير ملموسة للتجديد بالتقدم نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية. وتدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات والتعهدات وترفض أي مقترحات من شأنها أن تُخضع هذه الالتزامات والتعهدات التي سبق الاتفاق عليها لشروط مسبقة لا تدخل في نطاق المعاهدة.

5 - وفي هذا السياق، تشير المجموعة كذلك إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية التزمت، في الإجراء 5 من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، بتسريع التقدم الملموس في الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي، من خلال جملة أمور منها: (أ) السعي على وجه السرعة إلى تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي من الأسلحة النووية بجميع أنواعها؛ و (ب) معالجة مسألة جميع الأسلحة النووية، بغض النظر عن نوعها أو مكان وجودها، كجزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي العام؛ و (ج) المضي في تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية والأمنية؛ و (د) مناقشة السياسات التي يمكن أن تمنع استخدام الأسلحة النووية وتؤدي في نهاية المطاف إلى إزالتها، وأن تقلل من خطر نشوب حرب نووية وتسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي؛ و (هـ) النظر فيما لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من مصلحة مشروعة في مواصلة تخفيض الصفة التشغيلية لنظم الأسلحة النووية بطرق تعزز الاستقرار والأمن الدوليين؛ و (و) الحد من مخاطر الاستخدام العرضي للأسلحة النووية؛ و (ز) مواصلة تعزيز الشفافية وزيادة الثقة المتبادلة.

6 - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها العميق إزاء استمرار الافتقار إلى التقدم في تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزامات نزع السلاح النووي، وهو أمر أدى إلى استقطاب النقاش ويوسع الانقسامات بين الدول الأطراف، ويمكن أن يقوض موضوع المعاهدة وغرضها ومصداقية نظام عدم الانتشار.

7 - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها العميق إزاء المراجعة المعلنة لسياسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في مجال الأسلحة النووية، على النحو الوارد في "المراجعة المتكاملة لعام 2021"، التي تشمل زيادة سقف مخزونها من الأسلحة النووية بنسبة تصل إلى 44 في المائة، وخفض عتبة الاستخدام المحتمل لهذه الأسلحة، والحد من الشفافية في ما يتعلق بأسلحتها النووية. فهذه السياسة تتعارض مع روح المعاهدة وأهدافها، وهي تظهر حالة واضحة من عدم الامتثال للالتزامات القانونية المنصوص عليها في المادة السادسة منها.

8 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن هناك التزاماً بالسعي بحسن نية إلى إجراء وإنهاء مفاوضات تقضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

9 - وفي سياق استعراض الإجراء 5 (ج) من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، لا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بقلق عميق إزاء العقائد العسكرية والأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية التي تحدد الأسس المنطقية لاستخدام الأسلحة النووية، الأمر الذي يظهر من استعراض للموقف النووي أجرته مؤخراً إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف النظر في توسيع نطاق الظروف التي يمكن فيها استخدام هذه الأسلحة. ولا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بقلق عميق أيضاً جراء "المفهوم الاستراتيجي للدفاع والأمن لدى أعضاء منظمة حلف

شمال الأطلسي“، وهو مفهوم يبرر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ويحافظ بصورة لا مبرر لها على مفهوم الأمن المستند إلى التحالفات العسكرية النووية وسياسات الردع النووي.

10 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها بشكل متعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

11 - وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها القوية إلى التنفيذ الكامل والمنهجي للتعهد القطعي الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام 2000، بطرق منها تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة، لإنجاز الإزالة التامة لترساناتها النووية بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، وهو تعهد أعاد المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 تأكيده أيضا.

12 - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، في سياق تنفيذ تعهداتها القطعي بإنجاز الإزالة التامة لترساناتها النووية، فإنها، وفقا للإجراء 3 من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، إنما التزمت ببذل مزيد من الجهود للحد من جميع أنواع الأسلحة النووية وإزالتها بالكامل في نهاية المطاف، بطرق منها اتخاذ تدابير أحادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وتعرب المجموعة عن خيبة أملها إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ هذا الالتزام. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال التام لما تقتضيه هذه التعهدات من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

13 - وفي هذا الصدد، تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، على وجه الخصوص، الأهمية القصوى والحاجة الملحة للتنفيذ الكامل والفوري لالتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب الإجراء 5 من خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام 2010.

14 - وإذ تشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى التقارير المقدمة إلى اللجنة التحضيرية في عام 2014 بشأن الإجراء 5 من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، فإنها تدعو المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 إلى دراسة وتقييم الخطوات القادمة الموجهة نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة تحقيقاً للهدف المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية.

15 - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بعقد أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة معني بنزع السلاح النووي في 26 أيلول/سبتمبر 2013 وتشدد على أن الدعم القوي المعرب عنه في ذلك الاجتماع لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية يدل على أن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل أولوية قصوى لدى المجتمع الدولي.

16 - وفي هذا السياق، ترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة باتخاذ الجمعية العامة القرارات 32/68، و 34/70، و 71/71، و 251/72، و 40/73 و 54/74 المعنونة ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013“، التي قامت فيها الجمعية بوجه خاص بما يلي: (أ) دعت إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية؛ و (ب) قررت أن تعقد في نيويورك في موعد يحدد لاحقا مؤتمرا دوليا رفيع المستوى للأمم المتحدة معنيا بنزع السلاح النووي من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد؛

و (ج) أعلنت يوم 26 أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وكذلك اتخاذ القرار 58/69 بشأن هذا الموضوع. وتدعو المجموعة إلى التنفيذ الكامل لهذه القرارات، التي توفر طريقاً ملموساً لتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

17 - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى الإجراء 6 من إجراءات خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010، وفيه اتفقت الدول كافة على ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فوراً بإنشاء هيئة فرعية لتتاول مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه. وتأسف المجموعة بشدة لاستمرار بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في تبني مواقف متصلبة تحول دون إنشاء مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي.

18 - وفي هذا الصدد، تعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تأكيداً للضرورة الملحة للتفاوض على برنامج مرحلي لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد والوصول إلى نتيجة بشأنه.

19 - وفي السياق ذاته، تكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها مؤتمر نزع السلاح إلى القيام على الفور وعلى سبيل الأولوية القصوى بإنشاء هيئة فرعية للتفاوض على اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتتص على تدميرها، وإبرام هذه الاتفاقية.

20 - وتؤيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بقوة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية وإزالة جميع ما تم إنتاجه في الماضي والمخزونات الموجودة من هذه المواد، بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، مع مراعاة كل من أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، دون المساس بحق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير القابل للتصرف، في إجراء البحوث، وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك ما تم إنتاجه من مواد انشطارية في الماضي والمخزونات الموجودة منها وإنتاجها في المستقبل في إطار الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

21 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة قد وافقت بالفعل على الدخول في تعهد ملزم قانوناً بعدم إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

22 - ولا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بالقلق العميق إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. فالتخفيضات الثنائية والافرادية يقوضها قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحديث أسلحتها النووية ونظم إيصالها وما يرتبط بها من هياكل أساسية. ولكي تمتثل الدول الحائزة للأسلحة النووية لواجباتها بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة ولالتزاماتها بموجب الخطوات العملية الثلاث عشرة وخطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي لعام 2010، يجب عليها أن تتخلى فوراً عن خططها الرامية إلى مواصلة الاستثمار في تحديث أسلحتها النووية وما يرتبط بها من مرافق أو تحسينها أو إصلاحها أو تمديد صلاحيتها.

- 23 - وتشعر المجموعة بالقلق أيضاً إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تعزيز الشفافية، وفقاً لما يقتضيه الإجراء 5 (ز).
- 24 - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها من أن الالتزامات المحلية بتحديث الأسلحة النووية تقوض بشدة الأثر الفعلي لأي تخفيضات متوخاة في المعاهدات الثنائية المتعلقة بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، مثل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة).
- 25 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أيضاً على أن تدابير الحد من المخاطر النووية، بما فيها التخفيضات في عمليات نشر الأسلحة النووية وفي صفتها التشغيلية، لا يمكن أن تكون بديلاً عن تخفيضات الأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها وإزالتها بشكل كامل، وعلى هذا فإنها تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تطبيق مبادئ الشفافية وعدم الرجعة وقابلية التحقق على جميع تلك التخفيضات، وإلى المضي في تخفيض ترساناتها النووية، سواء من حيث الرؤوس الحربية أو نظم الإطلاق، إسهاماً في الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي وتسهيل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في أقرب موعد. وتشير المجموعة أيضاً إلى التزام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بموجب الإجراء 4 من خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي لعام 2010، فيما يتصل بالتنفيذ الكامل للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وتحثها بشدة على اعتماد جميع التدابير اللازمة لتخفيض ترسانتيهما النوويتين تخفيضاً أكبر وذلك من أجل بلوغ الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.
- 26 - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها إزاء الآثار السلبية المترتبة على استحداث ونشر منظومات دفاعية مضادة للفذائف التسيارية وخطر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي وإزاء النتائج الأمنية السلبية المترتبة على نشر هذه المنظومات الذي قد يثير سباقاً أو سباقات للتسلح ويؤدي إلى مواصلة تطوير منظومات قذائف متقدمة وإلى زيادة في عدد الأسلحة النووية. وتشدد المجموعة على الأهمية القصوى للامتثال الصارم لأحكام الاتفاقات القائمة بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح ذات الصلة بالفضاء الخارجي، بما فيها الاتفاقات الثنائية، ولأحكام النظام القانوني المعمول به فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. وتشدد المجموعة كذلك على الحاجة الملحة إلى البدء بالعمل الموضوعي، في مؤتمر نزع السلاح، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وفقاً لقرار الجمعية العامة 32/74.
- 27 - وترى مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أيضاً أن تطوير الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها، واستحداث أنواع جديدة متطورة من هذه الأسلحة، وتحديد أهداف جديدة لخدمة أغراض عدوانية في إطار مناهضة الانتشار، وعدم إحراز تقدم في تحجيم دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، كلها أمور تزيد من تقويض الالتزامات بنزع السلاح.
- 28 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني ضمناً احتفاظ الدول الحائزة للأسلحة النووية بترساناتها النووية لأجل غير مسمى، وترى في ذلك الصدد أن أي افتراض بحيازة الأسلحة النووية لأجل غير مسمى يتنافى مع سلامة نظام منع انتشار الأسلحة النووية واستدامته على المستويين الرأسي والأفقي على حد سواء، كما يتنافى مع الهدف الأعم المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

29 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجدداً كذلك أنّ جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي تخلت عن خيار السلاح النووي بدخولها أطرافاً في المعاهدة، لها إلى حين الإزالة التامة للأسلحة النووية حق مشروع في جملة أمور منها الحصول على ضمانات أمنية ملزمة قانوناً تكون فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة عنها بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها مهما كانت الظروف.

30 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجدداً أنه يجب على الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.

31 - وفي هذا الصدد، تشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 8 تموز/يوليه 1996 بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، التي تقيد بأنه "ليس في القانون الدولي لا العرفي ولا التعاهدي أي إذن محدد بالتهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها" وبأن "التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مخالف بصورة عامة لقواعد القانون الدولي المنطبقة في أوقات النزاع المسلح، وخاصة مبادئ القانون الإنساني وقواعده".

32 - وبناء على ذلك، ترى مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن من الواجب، ريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وهي الضمان القاطع الوحيد بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، أن تمتنع الدول الحائزة للأسلحة النووية جادة، أي كانت الظروف، عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في المعاهدة. وترى المجموعة أن أي استخدام للأسلحة النووية أو تهديد باستخدامها سيكون جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وتعتقد المجموعة كذلك أن مجرد امتلاك أسلحة نووية يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة بقوة إلى أن يُستبعد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها استبعاداً تاماً من العقائد العسكرية.

33 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى أهمية بدء نفاذها بعد التصديق عليها من جانب ما تبقى من الدول التي يتعين أن تصدق عليها لكي يبدأ نفاذها، ومنها بالأخص الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية، بما يسهم في عملية نزع السلاح النووي وتوطيد السلام والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولة بشكل خاص عن أخذ زمام المبادرة في هذا المجال.

34 - وتعتزم مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن تقدم هذا العام نسخة مستكملة من ورقة عملها المعنونة "عناصر لخطة عمل لإزالة الأسلحة النووية" إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في المعاهدة.

35 - وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها إلى إنشاء هيئة فرعية، على سبيل الأولوية، تعنى بنزع السلاح النووي في إطار اللجنة الرئيسية الأولى، على أن تكلف بالتركيز على مسألة الوفاء بالالتزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة وعلى اتخاذ مزيد من التدابير العملية اللازمة لتحقيق تقدم في هذا الصدد.

- 36 - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن اعتزامها مواصلة بذل الجهود الجماعية سعياً لتحقيق أولوياتها ضمن عملية استعراض المعاهدة في عام 2020.
- 37 - وتلاحظ مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة ببالغ القلق الاستثمار الحالي الواسع النطاق، الذي تقوم به الدول الحائزة للأسلحة النووية، في تحديث قواتها النووية وتطوير أسلحة نووية أحدث وأكثر فعالية، بما في ذلك تطوير رؤوس حربية نووية بقوة منخفضة، الأمر الذي يؤدي، من خلال زيادة دور هذه الأسلحة اللإنسانية في عقائدها العسكرية، إلى خفض عتبة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية. ولذلك تدعو المجموعة بشدة إلى وقف فوري لهذا الاتجاه الذي يشكل في الواقع سباق تسلح نووي جديداً.
- 38 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجدداً، مع القلق، أن التحسينات في الأسلحة النووية القائمة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية على نحو ما تقتضيه العقائد العسكرية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك في استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة، يشكل انتهاكاً للالتزامات القانونية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وكذلك للالتزامات بتقليص دور الأسلحة النووية في سياساتها العسكرية والأمنية، ويتعارض مع الضمانات الأمنية السلبية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتشدد المجموعة مرة أخرى على أن هذه التحسينات، وكذلك استحداث أنواع جديدة من تلك الأسلحة، أيضاً تنتهك الالتزامات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفي مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.
- 39 - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية. وأحاطت المجموعة علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في 7 تموز/يوليه 2017 في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، ودخولها حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021. ومن المأمول أن تسهم المعاهدة في تعزيز الهدف المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية.
- 40 - وأحاطت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة علماً بتنفيذ الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لالتزاماتهما بموجب معاهدة ستارت الجديدة، وتلاحظ تجدد الالتزامات المتفق عليها في إطار تلك المعاهدة. غير أنها أعربت عن قلقها العميق إزاء استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة واستراتيجيتها للأمن الوطني، اللذين يتنافيان مع التزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار وتعهداتها القطعية بموجب الوثائق الختامية لمؤتمرات استعراض المعاهدة بإنجاز الإزالة التامة لترساناتها النووية. وتدين المجموعة هذه السياسات التي تهدد السلام والأمن الدوليين.
- 41 - وتشيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز للنهوض بالهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بمبادرة حركة عدم الانحياز لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المقبل المعني بنزع السلاح النووي، بموجب قرار الجمعية العامة 45/75 وقراراتها اللاحقة، في موعد يحدد في المستقبل، في نيويورك، على سبيل المتابعة لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي عُقد لأول مرة في 26 أيلول/سبتمبر 2013، وذلك لاستعراض التقدم المحرز في ذلك الصدد. ومع مراعاة المساهمة التي سيقدمها المؤتمر في تعزيز الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي، تحث المجموعة جميع الدول الأطراف في المعاهدة على المشاركة في المؤتمر على أعلى مستوى.